المقومات الإدارية للشراكة المجتمعية في المنظور التربوي الإسلامي

ماجد خليفه يوسف السعود (*) الأستاذة الدكتورة أحلام محمود مطالقة(**)

تاريخ الاستلام
2023/10/29
تاريخ القبول
2023/11/14

الملخّص:

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم المقومات الإدارية والشراكة المجتمعية، والكشف عن المقومات الإدارية للشراكة المجتمعية في التربية الإسلامية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، من خلال الوصف العلمي للشراكة المجتمعية، والمنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال استقراء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ونصوص التراث الإسلامي المتعلقة بموضوع الدراسة، والعمل على تحليلها لبيان التصور الإسلامي حول مفهوم الشراكة المجتمعية، ومعرفة أبرز مقوماتها الإدارية. وكان من أبرز نتائج الدراسة: أن الشراكة المجتمعية علاقة تفاعلية مستمرة تقوم على اتفاقيات ملزمة بعقد أو تعاون ملزم بقيم بين طرفين أو أكثر يمثلون فئات المجتمع ومؤسساته المختلفة، تعتمد على الإسهامات المادية والمعنوية، بهدف تحقيق النفع العام، وإحداث التنمية الشاملة في مختلف القطاعات المجتمعية، بما يتلاءم مع مقاصد الشريعة الإسلامية. كما أن من أبرز مقوماتها الإدارية القيادة الشورية، التخطيط الفعال، حسن التنفيذ والمتابعة. وأوصت الدراسة القائمين على ملف الشراكة المجتمعية بضرورة وضع البرامج التنموية وفق التخطيط الفعال، الذي يراعي متطلبات الحاضر، ويتمتع بالمرونة لتلبية

(*) جامعة اليرموك
(**) جامعة اليرموك

احتياجات المجتمع المستقبلية، ويضمن الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية ضمن الإمكانيات المتاحة.

الكلمات المفتاحية: المقومات الإدارية، الشراكة المجتمعية، التربية الإسلامية.

Administrative ingredients of community partnership from an Islamic perspective

Abstract:

The study aims to clarify the concept of administrative ingredients and community partnership. It also reveals the administrative components of community partnership in Islamic education. The researchers use the scientific description approach to community partnership, and the inductive analytical approach, by extrapolating Quran verses, hadiths, and Islamic heritage texts related to the subject of the study, and working on analyzing them to clarify the Islamic perception of it, the concept of community partnership, and identifying its most prominent administrative components. One of the most prominent results of the study is that community partnership is an ongoing interactive relationship based on binding agreements or value-binding cooperation between two or more parties representing

different segments of society. Society and its institutions, on the basis of material and moral contributions, with the aim of achieving public benefit and bringing about comprehensive development in various sectors of society, in accordance with the objectives of Islamic Sharia. One of its most prominent administrative ingredients is the Shura leadership, effective planning, good implementation, and follow-up. The study recommended that those in charge of the community partnership file should develop development programs according to effective planning, which takes into account the requirements of the present, enjoys flexibility to meet the future needs of society, and ensures the optimal use of human and financial resources within the available capabilities.

Keywords: Administrative ingredients, Community Partnership, Islamic Education.

المقدمة

لقد حرص الإسلام على نهضة المجتمع الإسلامي، وتقدمه الشامل في مختلف الميادين، فحث المسلم على القيام بكل ما يؤدي إلى عمارة الأرض، والاهتمام بالكون من حوله، ومنحهما أكبر قدر من الرعاية والعناية، قال تعالى: هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا (61) سورة هُود: أي أهلكم للقيام بعمارتها وتنميتها، بالبناء والغرس والزراعة وغيرها من الأعمال التي تنفع الناس، بما يسَّر الله لهم من الطاقات والإمكانات (الشعراوي، 1997، ج18، ص11326)، واستطاع بذلك أن ينقل العرب من وحل الأمم إلى مصاف الأمم المتقدمة، وخط لها معالم الرفعة والنهوض والتمكين.

وفي ظل عالمنا المعاصر والثورة المعرفية والتكنولوجية التي نشهدها على مختلف الأصعدة، والعولمة وما تفرضه من تغيرات على الواقع المجتمعي، ونقص التمويل الحاصل لأبرز القطاعات التعليمية والصحية والاجتماعية والبيئية والأمنية وغيرها،ترتفع أصوات المتخصصين والخبراء في العمل التنموي على ضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية باعتبارها من أبرز الأدوات التي تساهم بشكل إيجابي في التنمية المحلية لا سيما في البلدان النامية.

من هنا جاءت هذه الدراسة لبيان المقومات الإدارية اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية من خلال المنظور التربوي الإسلامي، مما ينعكس إيجابا على تطوير آليات العمل الإداري، وبما يحقق التنمية المستدامة على أكمل وجه، وقيام أفراد ومؤسسات المجتمع بمسؤولياتهم تجاه مجتمعهم، وتحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة لأفراده.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

في ضوء التحديات التي تواجه عملية التنمية المحلية، والمتمثلة بنقص الموارد المالية اللازمة، خاصة في الدول النامية، وفي ظل الدعوات المتكررة لتفعيل الشراكة المجتمعية كصيغة مقترحة لمعالجة تدني مستوى الخدمات في القطاعات التعليمية والصحية والاجتماعية والبيئية والأمنية وغيرها، وذلك للعمل على إيلائها المزيد من الرعاية والاهتمام، ورفع كفاءة خدماتها الموجه لأفراد المجتمع المحلي، وكذلك ندرة الدراسات التي تناولت موضوع المقومات الإدارية للشراكة المجتمعية في المنظور التربوي الإسلامي، جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس: ما المقومات الإدارية للشراكة المجتمعية في المنظور التربوي الإسلامي؟، والذي يتفرع عنه الأسئلة الآتية:

ما مفهوم المقومات الإدارية؟

ما مفهوم الشراكة المجتمعية؟

ما المقومات الإدارية للشراكة المجتمعية في التربية الإسلامية؟

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- بيان مفهوم المقومات الإدارية.
- بيان مفهوم الشراكة المجتمعية.
- الكشف عن المقومات الإدارية للشراكة المجتمعية في التربية الإسلامية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهميتها العلمية والعملية، وذلك على النحو الآتي:

الأهمية النظرية:

تسعى الدراسة إلى تقديم تصور إسلامي متكامل لموضوعها، ورفد المكتبة الإسلامية بهذا النوع من الدراسات المتعلقة ببيان أبرز المقومات الإدارية للشراكة المجتمعية من منظور تربوي إسلامي، وذلك لندرتها.

الأهمية العملية (التطبيقية):

تفيد الدراسة الجهات الآتية:

القائمون على المؤسسات التربوية والتعليمية كالمدارس والجامعات، من خلال معرفة المقومات الإدارية للشراكة المجتمعية من منظور إسلامي، والعمل على تفعيلها، مما ينعكس إيجابا على العملية التعليمية من خلال فتح باب التعاون والمشاركة لأفراد ومنظمات المجتمع في تعزيز وتطوير الواقع التربوي، وقطاعاته المتعددة.

المهتمون بالمناهج التعليمية من خلال العمل على تضمين الأهداف العليا للمؤسسات التعليمية، والمحتوى الأكاديمي للمراحل التعليمية المختلفة، بمواضيع دراسية تعمل على ترسيخ المقومات الإدارية للشراكة المجتمعية فيها.

القائمون على برامج الشراكة المجتمعية من خلال معرفة أبرز المقومات الإدارية للشراكة المجتمعية من وجهة نظر تربوية إسلامية، مما يؤثر في تحسين أداء منظومة

العمل الإداري، ويعمل على الارتقاء بنوعية وجودة البرامج والمشاريع في القطاعات التنموية المختلفة، وانسجامها مع الاحتياجات المجتمعية للسكان.

منهجية الدراسة:

سيتبع الباحثان في الدراسة الحالية المناهج الآتية:

المنهج الوصفي: وذلك من خلال الوصف العلمي للشراكة المجتمعية، ومقوماتها الإدارية من منظور تربوي إسلامي.

المنهج الاستقرائي التحليلي: من خلال استقراء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ونصوص التراث الإسلامي المتعلقة بموضوع الدراسة، والعمل على تحليلها لبيان التصور الإسلامي حول مفهوم الشراكة المجتمعية، ومعرفة أبرز مقوماتها الإدارية في المنظور التربوي الإسلامي.

الدراسات السابقة:

في حدود اطلاع الباحثين ومراجعة الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة،تم العثور على عدد من الدراسات المتقاطعة مع الدراسة الحالية في بعض المحاور، على النحو الآتي:

أولا: دراسة مدبولي وآخرون(2022)، بعنوان (التأصيل الإسلامي للمشاركة المجتمعية دراسة تحليلية من منظور التربية الإسلامية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للمشاركة المجتمعية، وبيان أهمية المشاركة المجتمعية بالمؤسسات التعليمية، والتعرف على التأصيل الإسلامي

لمبدأ المشاركة المجتمعية. وقد تضمنت الدراسة التعريف بالمشاركة المجتمعية، وأهميتها بالمؤسسات التعليمية، ومجالاتها، والتأصيل الإسلامي لها. وخلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أهمها: أن المشاركة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع بشكل عام والتعليم بشكل خاص والارتقاء بهما، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وحضاريا.

ثانيا: دراسة بافيل (2020)، بعنوان (الشراكة المجتمعية من منظور تربوي إسلامي).

هدفت الدراسة إلى تأصيل مفهوم الشراكة المجتمعية في الإسلام، وبيان أهدافها وأهميتها. وإبراز بعض آثارها التربوية على الفرد والمجتمع، وتناولت الدراسة مفهوم الشراكة المجتمعية وأهدافها وأهميتها في الإسلام، ونماذج من الشراكة المجتمعية في القرآن الكريم والسنة النبوية، وأهم آثارها التربوية في الفرد والمجتمع، وخلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أهمها: أن مفهوم الشراكة المجتمعية مفهوم واسع يستوعب كل مجالات الحياة في الإسلام، وأن الشراكة المجتمعية في الإسلام تتميز عن غيره من الديانات الأخرى بأنها فريضة واجبة، ويؤجر المسلم على القيام بها.

ثالثا: دراسة أحمد(2020)، بعنوان (الشراكة المجتمعية في ضوء السنة النبوية دراسة حديثية تربوية في حل مشكلات التعليم).

هدفت الدراسة إلى التأصيل الشرعي من القرآن الكريم والسنة النبوية لمصطلح الشراكة المجتمعية، وكيف عالجت السنة النبوية مشكلات التعليم المعاصرة في ضوء تطبيق مبدأ الشراكة المجتمعية، وكيف قضت السنة النبوية على مشكلة البطالة. وبيان الطرق التي سلكتها في تأهيل الخريجين تأهيلاً علميا وتربويا ونفسيا، وقد

تضمنت الدراسة إحدى عشر مبحثاً، الأول: مفهوم الشراكة المجتمعية، الثاني: التأصيل الشرعي للشراكة المجتمعية، الثالث: الشراكة المجتمعية في حياة النبي ﷺ، الرابع: الشراكة المجتمعية في عصر خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، الخامس: عناية السنة بمعالجة مشكلات التعليم في ضوء الشراكة المجتمعية، السادس: دور السنة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين أولياء الأمور والمؤسسات التعليمية، السابع: دور الزكاة في حل مشكلات البحث العلمي وتمويله في ضوء الشراكة المجتمعية، والثامن: دور الوقف الإسلامي في تمويل المؤسسات التعليمية في ضوء الشراكة المجتمعية، التاسع: دور السنة النبوية في معالجة مشكلة البطالة في ضوء تفعيل الشراكة المجتمعية، العاشر: نماذج حية للشراكة المجتمعية في تعليم السنة النبوية، الحادي عشر: نماذج حية للشراكة المجتمعية في تعليم علوم الدين والشريعة في عصرنا الحاضر. وخلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أهمها:أن الشراكة مصطلح استعمله الأنبياء والرسل عليهم السلام للقيام بمهام الرسالة.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بكليتها في بيان مفهوم الشراكة المجتمعية، في حين افترقت عنها في طرح المقومات الإدارية للشراكة المجتمعية في المنظور التربوي الإسلامي.

ومن الجدير بالذكر أن طبيعة الدراسة اقتضت أن يتم تقسيمها إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم المقومات الإدارية

لا يمكن لأي مؤسسة أو هيئة أن تنجح في عملها، وتُحدث نقلة نوعية في مستوى جودة ونوعية الخدمات التي تقدمها، وفق الأهداف المرسومة لها مسبقا، دون أن تتوافر فيها مجموعة من المقومات الأساسية، خاصة ما يتعلق بالجانب التنظيمي والإداري، لذلك يأتي هذا المبحث لبيان المقصود بالمقومات الإدارية في اللغة والاصطلاح، على النحو الآتي:

المطلب الأول: المقومات في اللغة والاصطلاح

أولا: المقومات في اللغة: جمع مقوم، وأصلها من الفعل الثلاثي (قَوَمَ)، قال ابن فارس: (1979، ج5، ص43): "القاف والواو والميم أصلان صحيحان، يدل أحدهما على جماعة ناس، والآخر على انتصاب أو عزم"، كما يطلق هذا اللفظ في اللغة على عدة معان، على النحو الآتي:

القِوام بالكسر: اسم لما يقوم به الشيء: أي يثبت كالعماد والسناد لما يعمد ويسند به (المناوي، 1990، ص276)، يقال: "وقوام العيش: عماده الذي يقوم به، وقِوامُ الأمر أيضا يأتي بمعنى: ملاكه الذي يقوم به" (الرازي، 1999، ص262).

الاستقامة: يقال: "أقمت الشيء وقومته" بمعنى استقام، والاستقامة: اعتدال الشيء واستواؤه (الأزهري، 2001، ج9، ص270).

الديمومة والثبات: قام على الأمر: أي ثبت عليه وتمسك به (ابن منظور، ج12، ص501).

نلاحظ أن المعنى اللغوي للمقوم يدول حول ما يستند عليه الشيء ويدخل في تكوينه، ويكون سببا في ثبوته واستقراره.

ثانيا: المقومات في الاصطلاح: عرف ابن سينا المقوم بقوله: "هو الشيء الذي يدخل في ماهيته فتلتئم ماهيته منه ومن غيره"(صليبا، 1982، ج1، ص411). ويعرف المقوم أيضا ب "كلّ ما يتألّف أو يتركّب منه جسم أو جهاز أو مشروع من عناصر أساسيّة تسهم في قيامه ووجوده وفاعليّته"(عمر، 2008، ج3، ص1879). لذلك يعرف الباحثان المقوم في الاصطلاح بأنه مجموعة من العوامل والعناصر الأساسية التي يتكون منها الشيء، وهي السبب في ثبوته واستقراره وفعاليته.

المطلب الثاني: الإدارة في اللغة والاصطلاح

أولا: الإدارة في اللغة: أصلها اللغوي من الجذر الثلاثي (دَوَرَ)، يقال: "أداره" أي غيره، وتدوير الشيء جعله مدورا (الرازي، 1999، ص109)، واستدار بالشيء: إذا أحاط به من جوانبه (ابن أبي الفتح، 2003، ص358). ويقصد بإدارة شركة أو مدرسة أو مؤسسة: الجهاز الذي يسير أمورها ويشرف عليها(مسعود، 1992، ص36). وعليه، فإن معنى الإدارة في اللغة هو الإشراف على العمل، والإحاطة به من جميع جوانبه.

ثانيا: الإدارة في الاصطلاح: يرجع مصطلح الإدارة إلى الأصل اللاتيني (Adminstration)، ويقصد به القيام على خدمة الآخرين (يامنة ونوال وخير الدين، 2018، ص108). وبالتالي تعددت تعريفات الإدارة نظرا لاختلاف الجهة المعرفة، فقد عرفها الحميدان (2014، ص51): بأنها "الوصول إلى الأهداف العامة، عن

طريق استخدام القوى البشرية والموارد المالية المتاحة بأساليب علمية، لرفع الكفاية الإنتاجية المنظمة.كما تعرف بأنها "تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الهدف بتوجيه فريق العمل نحو الهدف، وإعداد الكوادر المؤهلة للتنفيذ، ثم التدبير للتنفيذ" (الكيلاني، 2009، ص36). وبالتالي يمكن أن تُعرف الإدارة بأنها جهد إنساني يتمثل في القيام بالواجبات الوظيفية، والاستخدام الأمثل للإمكانات البشرية والمالية المتاحة، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة بأعلى درجة من الدقة والإتقان.

وبناء على ما سبق يعرف الباحثان المقومات الإدارية بأنها: مجموعة العوامل والعناصر التي ينبغي توافرها في أي هيئة أو مؤسسة لضمان تحقيق أهدافها، والاستخدام الأمثل للإمكانات البشرية والمالية المتاحة لها.

المبحث الثاني: مفهوم الشراكة المجتمعية

يعتبر مفهوم الشراكة المجتمعية من المفاهيم التي تزايد الاهتمام بها في وقتنا الحاضر، من قبل الدول والمنظمات والهيئات المختلفة، لأثره الإيجابي في عمليات التنمية المحلية، والنهضة الشاملة، لا سيما في ظل انخفاض الإنفاق العام، ونقص الموارد المالية المتاحة من جهة، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية من جهة أخرى، مما استدعى البحث عن بدائل أخرى لدعم القطاعات الحكومية يمكن من خلالها دفع مسيرة التنمية والنهضة الشاملة. لذلك يأتي هذا المبحث لبيان مفهوم الشراكة المجتمعية في اللغة والاصطلاح، ومن ثم التعريف بالشراكة المجتمعية كمصطلح مركب، على النحو الآتي:

المطلب الأول: الشراكة المجتمعية في اللغة والاصطلاح

أولا: الشراكة في اللغة والاصطلاح:

الشراكة في اللغة: تعود للفعل الثلاثي (ش ر ك)، تدور حول عدة معان في اللغة، منها: الالتباس والاختلاط، اشترك الأمر: أي التبس واختلط (الزبيدي، 2001، ج27، ص228) والشِّرْكَةُ، وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما، وأشركت فلانا، إذا جعلته شريكا لك (ابن فارس، 1979، ج3، ص265).

فإن ~الدلالة اللغوية لمفهوم الشراكة تدور حول معنيين: الأول، المعنى المادي المتعلق بالشراكة بالأموال والأملاك، وذلك من خلال اشتراك وتعاون اثنين أو أكثر في أمر ما، بحيث يكون لكل واحد منهم نصيبا أو جزءا في العمل، من أجل الوصول إلى تحقيق هدف معين، والثاني: المعنى المعنوي المتعلق بما يصيب العقل من اختلاط والتباس.

الشراكة في الاصطلاح: هناك عدة تعريفات لمفهوم الشراكة في الاصطلاح، منها:"عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك"(سليم، 2005، ص36). أو عبارة "عن تبادل للخبرات والمعارف والتجارب في شتى الميادين المعرفية المتعلقة بتنمية قدرات الإنسان ومواهبه، وبما يحقق المنافع الفردية والجماعية سواء أكانت حالية أم مستقبلية بغض النظر عن الميول والتوجهات، مع احتفاظ كل طرف بعقيدته ومبادئه"(المحمدي، 2017، ص20).

لذا يمكن القول بأن مفهوم الشراكة في الاصطلاح: علاقة عمل وتعاون بين طرفين أو أكثر في مجال معين، للوصول إلى تحقيق أهداف مشتركة متفق عليها مسبقا، من خلال بذل أقصى الإمكانات والموارد المتاحة.

ثانيا: المجتمع في اللغة والاصطلاح:

المجتمع في اللغة: المجتمع في اللغة: مادة (ج م ع)، ضد الشيء المتفرق فاجتمع وتجمع القوم اجتمعوا من هنا وهنا، والجمع أيضا اسم لجماعة الناس، ويجمع على جموع (الرازي، 1999، ص60)، والمجتمع هو موضع الاجتماع والالتقاء بالآخرين، والجماعة من الناس (فلية والزكي، 2004، ص208). فإن المجتمع في اللغة يطلق على المخالطة والالتقاء والاجتماع بالآخرين، وما يتخلله من العلاقات والروابط المتينة بين أفراد الجماعة.

المجتمع في الاصطلاح: يعرف المجتمع بأنه "عدد هائل من الأفراد، جمعت بينهم روابط، وأهداف مشتركة، واستقرار في أرض، والتزموا بعرف، أو قانون" (الجوابي، 2000، ص14)، كما يعرف المجتمع الإسلامي: ب"المنظومة المكونة من الناس والأفكار الإسلامية، والمشاعر الإسلامية، والقوانين الإسلامية، التي تتفاعل فيما بينها وتوجهها القيادة الاجتماعية، بدلالة العقيدة الإسلامية، نحو غاية كلية ونهائية هي مرضاة الله تعالى" (رمزي، 1984، ص226)، وعليه يعرّف الباحثان المجتمع الإسلامي: بمجموعة من الأفراد يسكنون في بقعة محددة، يتميزون عن غيرهم بأفكار وأهداف وعادات وتقاليد خاصة، غايتهم عبادة الله تعالى، وتحقيق معنى الاستخلاف في الأرض، وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: الشراكة المجتمعية كمصطلح مركب: لا يوجد تعريف واضح ومحدد لمفهوم الشراكة المجمعية، شأنه شأن العديد من مصطلحات العلوم الإنسانية، وذلك نظرا لاختلاف الجهة المعرفة، ومجالاتها العملية من جهة، وانتقاء ما يخدم مصالحها، ويعمل على تحقيق أهدافها من جهة أخرى. لذلك يوجد عدة تعريفات لمفهوم الشراكة المجتمعية، منها:

أنها "أكثر من عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، تعني تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهلي والقطاع الخيري على المستوى القومي أو الإقليمي في مواجهة أي مشكلة من خلال اتصال فعال للوصول إلى اتفاق، سواء أكان هذا ملزما بعقد (شراكة رسمية)، أو تعاون ملزم بقيم (شراكة غير رسمية)" (سليم، 2005، ص36-37).

أو"اتفاق بين طرفين أو أكثر من أطراف الشراكة ممثلة في القطاع الحكومي أو القطاع الأهلي أو القطاع الخاص، قد يكون ملزما بعقد أو غير ملزم، وتتضمن أسلوب عمل تعاوني أو تشاركي يقوم على توزيع المسؤوليات والتنسيق بهدف تحقيق المشاركة الفعالة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة للخطط والأهداف والمشروعات والبرامج والأنشطة محل الشراكة موجهة بقيم العمل الاجتماعي والتطوع في إطار تحقيق التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية..إلخ" (أحمد، 2021، ص486-487).

أو "الدور الذي يقوم به المجتمع فردا أو جماعة في عملية النهوض المجتمعي والتنموي في مختلف القطاعات التعليمية والصحية والمالية والأسرية سواء مبادرات

طوعية أو شراكات مع الدولة والجهات المعنية والرسمية والقطاع الخاص" (مراد، 2020، ص45).

وعليه، يمكن القول بأن الشراكة المجتمعية:علاقة تفاعلية مستمرة تقوم على اتفاقيات ملزمة بعقد أو تعاون ملزم بقيم بين طرفين أو أكثر يمثلون فئات المجتمع ومؤسساته المختلفة، تعتمد على الإسهامات المادية والمعنوية، بهدف تحقيق النفع العام، وإحداث التنمية الشاملة في مختلف القطاعات المجتمعية، بما يتلاءم مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

وقد قيد الباحثان هدف الشراكة المجتمعية في أن يتلاءم مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وهي التي عبر عنها الشاطبي (1997، ج1، ص20) "بالضرورات الخمس (حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل) المعتبرة في كل ملة"، ويخرج بهذا القيد الشراكات التي تؤدي إلى الإضرار بالآخرين، أو تفوت مصالح الجماعة المعتبرة في الشريعة الإسلامية.

المبحث الثالث: المقومات الإدارية للشراكة المجتمعية في التربية الإسلامية

ويقصد بها مجموعة العوامل والعناصر التي ينبغي توافرها في الهيئة أو المؤسسة المشرفة على ملف الشراكة المجتمعية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة، وبما يحقق أهدافها، ونجاح برامجها ومشاريعها التنموية. وسيتناول الباحثان هذا الموضوع من خلال ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: القيادة الشورية: تعتبر القيادة ضرورة اجتماعية في تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع الواحد، وتحديد الأدوار وتوزيع المسؤوليات للوصول إلى تحقيق

الأهداف المشتركة (أدهم، 2001، ص206). لذلك حظيت القيادة في الإسلام باهتمام واضح، لما لها من دور كبير في قيام الأعمال وضمان نجاحها واستمراريتها. قال ﷺ:(ولا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة إلا أمروا عليهم أحدهم) (مسند الإمام أحمد بن حنبل،ج6، ص204-205، رقم6647، إسناده صحيح)، فإذا كان هذا العمل مشروعا في حق ثلاثة في سفر وفي أرض فلاة، فإنه من باب أولى أن تتأكد مشروعيته لعدد أكبر من الأشخاص ممن يسكنون في القرى والأمصار، لما للقيادة من دور واضح في توحيد الكلمة، والابتعاد عن الخلافات والاستبداد بالرأي (الشوكاني، 1193، ص294).

وبالتالي، تستمد القيادة أهميتها من العنصر البشري والذي بدوره يعتبر من أهم موارد الشراكة المجتمعية. إذ أن سلوك الفرد من الصعب التحكم والسيطرة عليه، بسبب التقلبات والتغيرات المستمرة في عواطفه ومشاعره، ومن هنا تأتي أهمية القيادة من خلال تأثيرها في سلوكيات الأفراد، ومن ثم دفعهم إلى القيام بالأعمال المنوطة بهم بكفاءة وفاعلية، بالإضافة إلى إحيائها لروح الخدمة للآخرين، وتشجيع الإبداع والمبادرات الفردية، واستغلال الطاقات والقدرات الكامنة لدى الأفراد، وضمان ديمومتها، بما يحقق الخير والسعادة للجميع (القطارنة، 2017، ص23).

كما أنّ القيادة المطلوبة في شريعتنا الإسلامية هي القيادة الشورية، لقوله تعالى: وأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بينهم (38) سورة الشورى: وقوله وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ (159) سورة ال عِمۡرَان: وذلك نظرا لفوائدها العديدة، منها: إصابة الحق في الغالب، وتلاقح الأفكار وتبادل الخبرات المتنوعة، وشعور المشاركين بالمسؤولية المجتمعية، وتفجير الطاقات والإمكانات الكامنة لدى الأفراد، والنظر إلى المشكلة من زوايا مختلفة، وتكامل

المعرفة النظرية والمعرفية (الصلابي، 2010، ص ص99-104). بالإضافة إلى أنها تقوم على المشاركة والتعاون مع الآخرين، وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة معهم، وإعطائهم الثقة التامة، وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وإبداء الرأي بما يخدم ويحقق مصلحة الجماعة (الشرقاوي، 2016، 131)، لذلك ارتأى الباحثان إطلاق هذه التسمية (القيادة الشورية) لانسجامها مع المسمى القرآني.

لهذا، تجلى حرص الرسول القائد ﷺ على استخدام هذا الشكل من أشكال القيادة في حياته، فلا يستأثر أو يستقل برأي دون مشورة أصحابه ﷺ خاصة في الأوقات الصعبة واللحظات الحرجة التي تتطلب مثل هذا الأسلوب، للوصول إلى الأهداف المرجوة، ضمن الإمكانيات المتاحة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك: ما حدث في غزوة الخندق، عندما أشار سلمان الفارسي ﷺعلى النبي ﷺ بحفر الخندق حول المدينة (الواقدي، 1989، ج2، ص445). بالإضافة إلى ما حدث في صلح الحديبية، عندما أشارت أم سلمة ﷺعلى النبي ﷺ (بأن يخرج ولا يكلم أحدا من الصحابة كلمة، حتى ينحر بدنه، ويدعو حالقه فيحلق له، فخرج فلم يكلم أحدا منهم حتى فعل ذلك، نحر بدنه، ودعا حالقه فحلقه، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا وجعل بعضهم يحلق بعضا) (صحيح البخاري، ج2، ص978، رقم2581).

وعليه، فإن القيادة الشورية لها دور كبير في تفعيل الشراكة المجتمعية، وإنجاح برامجها التنموية. من خلال ما يأتي:

توفير إطار تشريعي داعم لبرامج الشراكة المجتمعية، وإزالة جميع العقبات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وضمان نجاح أعمالها المجتمعية. وذلك من خلال ما يسمى بالإصلاح القانوني المتعلق بتنقيح القوانين العامة، وتعديلها

لتصبح في صياغتها الجديدة أكثر تحفيزا وتشجيعا على المشاركة (وفيق، 2005، ص301؛ الكايد، ص45). وبما يضمن لأفراد المجتمع حرية الرأي والتعبير عن أرائهم في المجالات التنموية المختلفة، والإسهام الإيجابي في التوجهات والقرارات التي تتخذها المؤسسات، خاصة المسائل المتعلقة بجوانب تنمية المجتمعات (قناوي، 2018، ص64).

لذلك اهتم النبي ﷺ على عقد وثيقة المدينة بين أطراف المجتمع المدني، والتي منحت بنودها التشريعية الفرد، مسلمًا كان أم غير مسلم، الحق في إبداء رأيه في الأحداث والقضايا التي تدور حوله، بما يحقق في نهاية المطاف الخير والمنفعة لمجتمعه، وتعزيز القيم الأخلاقية الفاضلة بين أفراده. والمحافظة على كرامة الإنسان واحترامها، وإحداث نقلة نوعية في حرية الفرد وإرادته، التي انصهرت قبل الإسلام في إرادة القبيلة، ولم يكن له وقتها أية حرية أو اختيار(الشعيبي، 1426هـ ص ص202،91)، كما أن الوثيقة احترمت الأعراف القبلية القديمة السائدة في المجتمع آنذاك، التي تحث على مكارم الأخلاق كالتعاون في الخير، والتواصي في البر والمعروف، ولم تقم بإلغائها (العوا، 2006، ص60).

وبذلك كان الدستور الجديد الذي نظمه النبي ﷺ عاملاً أساسيا من عوامل نجاح بناء المجتمع المدني، وإحداث النهضة في مختلف المجالات، وزيادة قوة المسلمين وتماسكهم. وإعداد المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه وواجباته ومسؤولياته تجاه مجتمعه، متعاونا مع غيره في حل مشكلاته.

تفعيل مبدأ اللامركزية في القرار، وفتح قنوات الاتصال الفعال السريعة بين أفراد المجتمع ومؤسسات صنع وتنفيذ السياسات العامة، ودعم دور المواطنين في إدارة

شؤون مرافقهم المحلية، مما يولد الشعور بالرضا، والاعتماد على الذات، والمشاركة الجماعية، بالإضافة إلى إيجاد القيادات المحلية الفاعلة والواعية، والتخلص من البيروقراطية، والفساد الإداري (البص، 2018، ص78).

وهنا تظهر أهمية التعبئة الشاملة في الشراكة المجتمعية، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع وفئاته المختلفة للمشاركة في عملية التنمية، وعدم الاقتصار على طرف أو قطاع دون آخر، بحيث يتمتع الجميع بفرص متكافئة دون تمييز أو تفرقة، وذلك لضمان اختيار أفضل أساليب التنمية والتطوير واستدامتها، بحيث لا تكون مجرد لحظة حماس مؤقتة. بالإضافة إلى تشجيع أصحاب الدخل المحدود والفقراء على المشاركة، لأنّهم أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية (الساكت، 2008، ص ص113،116؛ علام، 2006، ص31؛ العمري، 2000، ص155).

ففي تجهيز النبي ﷺ لغزوة تبوك حث الصحابة رضي الله عنهم على المشاركة في تجهيز جيش العسرة، قال ﷺ: (من جهز جيش العسرة فله الجنة) (صحيح البخاري، ج3، ص1021، رقم2626). فأصبح الصحابة رضي الله عنهم يتسابقون من أجل المشاركة في تجهيز الجيش الإسلامي، فتبرع أبو بكر رضي الله عنه بجميع ماله أربعة آلاف درهم ووضعه بين يدي رسول الله ﷺ، وجاء عمر رضي الله عنه بنصف ماله (الواقدي، 1989، ج3، ص991). كما أن عثمان بن عفان رضي الله عنه سارع أيضا في تلبية النداء النبوي، والمشاركة في تجهيز جيش المسلمين، ووضع في حجر رسول الله ﷺ ألف دينار، فجعل النبي ﷺ يقلبها ويقول: (ما ضر عثمان ما عمل بعد هذا اليوم) (المستدرك على الصحيحين، ج3، ص110، رقم4553).

ولم تقتصر الاستجابة لدعوة تجهيز جيش العسرة على الأغنياء فقط، بل هب الفقراء من المسلمين على المشاركة أيضا، حتى يكون لهم أثر إيجابي في مجتمعهم، خاصة في أوقات الأزمات والحروب، والحصول على أجر هذا العمل. لقوله ﷺ: (من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازيا في سبيل الله بخير فقد غزا) (صحيح البخاري، ج3، ص1045، رقم2688). أيهيأ له ما يعينه على سفره، وأعد له أدوات القتال من سلاح وعتاد، وقدم المال والطعام بقدر استطاعته، فقد فاز بأجر المجاهد وثوابه (قاسم، 1990، ج4، ص97)، فجاء أبو عقيل بنصف صاع من تمر، وجاء إنسان بأكثر منه (صحيح البخاري، ج4، ص1714، رقم4391). فمثل هؤلاء، وإن كانوا غير قادرين على المشاركة مالياً، إلا أن لديهم أفكاراً وطاقات وقدرات إبداعية، تمكنهم من الإسهام في خدمة المجتمع، وتحقيق النهضة اللازمة في مختلف المجالات.

المطلب الثاني: التخطيط الفعال: وبما أنّ السنن الكونية هي أن الوصول إلى النتائج هو نتيجة للمقدمات، وأن الأسباب مبنية على المسببات، فإن التخطيط الفعال هو أساس نجاح أي عمل، وغيابه يؤدي إلى التخبّط والفشل، لذا فإن من متطلبات النجاح التحديد الجيد للأهداف وحسن التخطيط لها، والعمل الجاد على تنفيذها، وعليه يمكن اعتبار التخطيط سنة ربانية كونية، ملازمة لكل نجاح وتقدم، في مختلف جبهات التقدم الحضاري، والنهوض الإنساني(شحادة، 1427هـ، ص294).

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، عندما امتنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه من تقسيم أراضي العراق والشام المفتوحة عنوة على الفاتحين، وقال لبعض الصحابة المتمسكين برأي قسمة الغنائم على المقاتلين: "أترك من بعدكم من المسلمين لا شيء لهم" (أبو

يوسف، 1999، ص35–36). وفي ذلك دلالة على أهمية وضوح الرؤية المستقبلية أثناء عملية التخطيط، فإن عمر ﷺكان يهدف من أبقائها في أيدي أصحابها، على أن يُدفع خراجها إلى بيت مال المسلمين، حتى يستفيد منه جميع أفراد المجتمع المسلم في الحاضر والمستقبل، وذلك مراعاة لحقوق الأجيال القادمة، وضمان سبل العيش الكريم لهم من جهة، ولا يبقى المال محتكرا بأيدي فئة معينة يتداولونه فيما بينهم دون غيرهم من جهة أخرى. بالإضافة إلى أن المسلم مطالب بإتقان العمل وأدائه على أكمل وجه، قال ﷺ: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) (مسند أبي يعلى، ج7، ص349، رقم4386). ولا يمكن الوصول إلى درجة إتقان العمل دون التخطيط الجيد، وحسن إدارة الطاقات واستغلال الموارد المتاحة.

مرتكزات التخطيط الفعال لضمان تفعيل الشركة المجتمعية، وتنفيذ برامجها حسب الأهداف الموضوعة:

مشروعية الهدف، ووضوحه: ينبغي أن لا يتعارض الهدف مع عقيدتنا وقيمنا الإسلامية، أو العادات والتقاليد، أو الأنظمة والقوانين السائدة في المجتمع (دعمس، 2011، ص42؛ دنيا، 1984، ص64). بمعنى أن يكون الهدف مشروعا، ولا يخالف أحكام الدين الإسلامي، بحيث ينطوي على معاني وحكم نبيلة، يتحقق من خلالها مفاهيم الاستخلاف وعمارة الأرض، وتتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية في جلب المنافع، ودفع المضار. بالإضافة إلى مشروعية الوسائل الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف.

كما ينبغي أن تكون الأهداف واضحة للأطراف المعنية بعملية الشراكة المجتمعية، لأن وضوح الأهداف يساعد على توحيد جهود المجموعة أثناء تنفيذها

على أرض الواقع، وتنسيق الأدوار فيما بينها بشكل واضح ومحدد. مما ينعكس إيجاباً على نجاح العمل، وإنجازه وفق الأهداف المرسومة (عبوي، 2017، ص28)، بالإضافة إلى أن الشراكة المجتمعية ليست عمل مبني على الصدفة أو العشوائية، بل هي مشاركة منظمة تضم مجموعة من الأفراد أو المنظمات، الذين تجمعهم مجموعة من الأهداف يسعون إلى تحقيقها، ويجندون لذلك كافة الإمكانات والموارد المتاحة، وبالتالي هذه المشاركة ينبغي ألا تفتقر إلى التنظيم في تحركاتها، بل يجب أن تكون محددة الأهداف وواضحة الأغراض (حسن، 2021، ص11)، قال تعالى: أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ (22) سورة المُلْك: فإن الله تعالى فرق في هذه الآية بين حالتين، بين حالة الكافر والمؤمن، فالكافر يمشي على غير هدى وبصيرة، تماما كالأعمى الذي يمشي ورأسه منحني، ولا يرى طريقه، فيتعثر ويقع على وجهه، أما المؤمن يمشي على طريق مستقيم، تماما كالرجل السويّ الصحيح البصر، فهو آمن من التخبط والتعثر (الصابوني، 1997، ج3، ص396). وبالتالي من يمشي وفق أهداف محددة وواضحة المعالم، فهو يصل إليها على الأغلب من غير صعوبة أو عقبات، وينقلها من الجانب التنظيري، إلى واقع عملي مطبق. أما في المقابل من يسير دون أهداف واضحة، فإنه يواجه في طريقه الفوضى والإرباك، ويسقط في النهاية في وحل الخسارة.

شمولية التخطيط: أي أن تشمل عمليات التخطيط جميع نواحي الحياة في المجتمع، بحيث لا يقتصر التخطيط على جهة من دون أخرى، أو قطاع من دون آخر، لأن ذلك يؤدي إلى إحداث خلل في التوازنات بين المجالات المختلفة، ومن ثم تضخيم أحدهما من دون الجوانب الأخرى، فالاهتمام ببعض الجوانب العمرانية على حساب غيرها من الجوانب، أدى إلى إهمال الجانب النفسي والأخلاقي والاجتماعي في حياة

الأفراد (مسعود، 1984، ص20). وهنا تظهر أهمية التدرج في عملية التخطيط، إذ أن شمولية برامج الشراكة المجتمعية لمختلف جوانب الحياة لا تأتي دفعة واحدة، بل تحتاج إلى التدرج والتقدم خطوة بخطوة، أو مرحلة بمرحلة لتشمل كافة المجالات.

وعليه، فلا بدّ من تحديد الأولويات للبرامج والمشاريع التنموية التي يحتاجها أفراد المجتمع المستهدف، حيث يتم التوصل إليها من خلال الدراسات المسحية الاستقصائية، إذ إنها توضح أبرز الاحتياجات، فهناك مناطق تعاني من نقص في المساجد، أو نقص في المياه، وهناك مناطق تعاني من نقص أو مشكلات في نواحي أخرى(قناوي، 2018، ص110؛ بكار، 1999، ص276).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ ترتيب الأولويات مبدأ ثابت في الدين الإسلامي، والشواهد عليه كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية. من أبرزها: قول معروف أولى من صدقة يتبعها أذى، كما في قوله تعالى: قَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٞ مِّن صَدَقَةٖ يَتۡبَعُهَآ أَذٗىۗ (263) سورة البَقَرَةِ : والعفو والصفح والإصلاح أولى من الانتصار للنفس، وذلك في قوله تعالى: فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ (40) سورة الشُّورَى: شريطة أن لا يتمادى المعتدي في ظلمه، فإنه حينئذ يصبح الانتصار أولى من العفو والإصلاح، قال تعالى: وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ (39) سورة الشُّورَى : وكذلك بر الوالدين أولى من الجهاد في سبيل الله تعالى، كما في قوله ﷺ عندما أجاب على سؤال أي العمل أحب إلى الله؟ فقال ﷺ: (الصلاة على وقتها. ثم بر الوالدين. ثم الجهاد في سبيل الله) (صحيح البخاري، ج6، ص2740، رقم7096).

واقعية التخطيط: أنّ تراعى الواقعية في عملية التخطيط لبرامج ومشروعات الشراكة المجتمعية، بحيث تصبح نموذجا قابلا للتطبيق (قناوي، 2018، ص60). وليست

ضربا من ضروب الخيال أو الأحلام، لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع. لذلك كانت من أبرز خصائص الشريعة الإسلامية الواقعية في تشريعاتها وأحكامها، وانسجامها مع مقتضيات النظرة الإنسانية الصحيحة. قال تعالى: لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا(286) سورة البَقَرَةِ: وبالتالي كانت التكاليف الإسلامية على قدر الوسع والطاقة، فلا تكليف بما يعجز الإنسان عن أدائه، أو تلحقه المشقة بسببه (أبو الفضل، 1996، ص237).

المرونة في التخطيط: قابلية عملية التخطيط لبرامج الشراكة المجتمعية لمواجهة جميع الظروف الزمانية والمكانية في المجتمع في أثناء عملية التنفيذ، بحيث يكون للخطة الرئيسة أكثر من بديل يمكن تطبيقه على أرض الواقع إذا دعت الحاجة (حسن، 2021، ص112؛ صقر والشاذلي، 2020، ص107). ويتضح ذلك من خلال فعل عمر بن الخطاب ﷺعندما وضع خطة مرنة للتعامل مع الأحداث الجارية في عام الرمادة، حيث كان من ضمن خطته إن لم تنتهي الأزمة والمجاعة، أن يجمع كل أسرة بمثلها داخل بيت واحد، يتقاسمون فيه نصف طعامهم (ابن سعد، 1990، ج3، ص240). قال ﷺ: "لن يهلك أحد عن نصف قوته" (ابن بطال، 2003، ج9، ص471).

الاستمرارية في التخطيط: وذلك لأن الشراكة المجتمعية عبارة عن حلقات مرتبطة ببعضها البعض، وأن تكون كل مرحلة من مراحلها امتداد للتي قبلها، وبالتالي تقليل معدلات الهدر في الوقت والجهود المبذولة، وتصبح هذه الشراكة سلسلة متواصلة من الأعمال المتكاملة، مما يضفي عليها نوعا من الإيجابية والتجديد، ويجنبها التكرار،

ويحقق مزيد من التناغم والانسجام بين الأطراف المعنية، وبالتالي وجود خطط طويلة، ومتوسطة، وقصيرة المدى (حسن، 2021، ص112؛ دعمس، 2011، ص47).

الاستفادة من تجارب الآخر: بالرغم أن لكل مجتمع من المجتمعات له خصوصيته وسماته المميزة له عن غيره، إلا أنه لا يوجد ما يمنع الاستفادة في عملية التخطيط من تجارب الآخرين في موضوع الشراكة المجتمعية، شريطة تجنب النمطية والتقليد الأعمى (حسن، 2021، ص112)، أو مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية وتعاليمها، أو أن يؤدي ذلك إلى التبعية والهيمنة الخارجية فهذا أمر مرفوض جملة وتفصيلا. قال ﷺ: (الحكمة ضالة المؤمن، حيثما وجدها، فهو أحق بها) (سنن ابن ماجة، ج5، ص269، رقم4169).

الإلزام: بعد تحديد الأدوار وتوزيع المسؤوليات بين الأطراف المعنية بالشراكة المجتمعية، وبيان ما على كل جهة من متطلبات أو موارد مالية أو بشرية ضمن فترة زمنية معينة، ومشاركة أفراد ومنظمات المجتمع المدني في صياغة القرارت التخطيطية، لا بدّ أن تأخذ الخطة المعدة صفة الإلزام، بحيث لا يتم تجاوزها أو تجاهلها من قبل الأطراف المعنية (صقر والشاذلي، 2020، ص192؛ مسعود، 1984، ص20، 24).

وهذا لا يتنافي مع المرتكز الخامس: المرونة في التخطيط، فالمرونة تعني وجود بدائل متعددة يتم الاستعاضة بها بدلا من الخطة الرئيسة، لتتناسب مع مختلف الظروف الزمانية أو المكانية، بخلاف مرتكز الإلزام الذي يعني أن ما يتم إقراره والتوافق عليه من قبل الأطراف المعنية في أثناء عملية التخطيط، يجب الوفاء به، وذلك لضمان نجاح التنفيذ على أرض الواقع.

المطلب الثالث: حسن التنفيذ والمتابعة: ويقصد بذلك أن الجهة المعنية بعملية الشراكة المجتمعية تعمل على تنفيذ برامجها التنموية، وفق المخطط الرئيسي المتفق عليه مسبقاً، ومن ثم متابعة عملية التنفيذ على أرض الواقع، للكشف عن مواطن الصحة والعمل على تعزيزها، وتحديد مواطن الخطأ والعمل على تلاشيها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية تواجد أفراد ومنظمات المجتمع المدني في أثناء عملية تنفيذ هذه البرامج، كون المجتمع هو الجهة المنفذة غير المباشرة لهذه البرامج، بالإضافة إلى أنه المنتفع منها، وبالتالي ضمان عدم خروج مجريات العمل التنفيذي عن احتياجاته، إلى جانب عقد اجتماعات دورية بين الأطراف المعنية، للمناقشة والتأكد من سير العمل وفق الأهداف والخطة المرسومة من عدمه، مما يعطي الجهة المنفذة الفرصة لتعديل مسار العمل نحو الاتجاه الصحيح (قناوي، 2018، ص ص112-115).

ومن المُلاحظ أن يوسف لم يطلب من الملك أن يكون على خزائن الأرض لتحقيق مصلحة خاصة قَالَ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ (55) سورة يُوسُف : وإنما لتحقيق المصلحة العامة، من أجل متابعة تنفيذ الخطة التي أعدها، وحماية أهل مصر من خطر المجاعة القادم، وبالتالي يضبط الداخل والخارج من خزائن جبايات الأرض وغلالها، لأنه عرف في نفسه الكفاءة والمقدرة للقيام بهذا العمل على أتم وجه، خاص أن مصر مقبلة على سنوات عجاف، مما أدى إلى زيادة الغلات كثيرا، وأصبح أهل الأمصار يقصمن دون مصر للحصول على جزء منها لعلمهم بوفرتها هناك (السعدي، 2000، ص ص400،407).

وعليه، فإنّ أهمية المتابعة تكمن من خلال عملية تقييم الأعمال المنفذة، ومعرفة مدى التغيير الذي حدث في المجتمع بعد تطبيق هذه البرامج على أرض الواقع، وتقييم ما إذا كانت هذه التغييرات ناجمة عن هذه البرامج أم لا. فإذا تبين أنّ سبب التغييرات الإيجابية هي تلك البرامج التي تم تنفيذها من خلال الشراكة المجتمعية، مما يعني أنها حققت النجاح المنشود، وبالتالي لا بدّ من الاستمرارية في العمل، وتقديم الخدمات (قناوي، 2018، ص115).

بالإضافة إلى معرفة مدى التزام الأطراف المعنية بالشراكة المجتمعية بالأدوار والمسؤوليات التي أنيطت بكل جهة منها، ومدى وفائها والتزامها بالتعهدات والمستلزمات المطلوبة منها، والوقوف على أبرز الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية التنفيذ، وبالتالي تعديل الخطة لتتناسب مع الظروف الزمانية والمكانية المتاحة من جهة، والعمل على تذليل تلك الصعوبات، وإيجاد الحلول المناسبة لها، لرفع كفاءة العمل، وعدم الوقوع بمثلها في المستقبل من جهة أخرى.

وبناء على ما سبق ينبغي على كل دولة أن تختار، حسب ظروفها المكانية والذاتية، شكل ووظيفة التنظيم الإداري الذي يحقق أعلى فعالية وكفاءة لعملية التخطيط والقرارات التخطيطية (مسعود، 1984، ص21). وفي هذا الصدد يقترح الباحث إنشاء مؤسسة أو جهة للإشراف المباشر على برامج ومشاريع الشراكة المجتمعية، من خلال إجراءات تتعلق بالتخطيط، وتحديد الأهداف المبنية على الاحتياجات والأولويات المجتمعية، والعمل على تنفيذها، ومتابعتها وتقويمها بشكل مستمر. وذلك بالتشاركية مع الأطراف المعنية بعملية الشراكة المجتمعية. تتكون من ممثلين عن القطاع الحكومي والخاص، وأفراد ومنظمات المجتمع المدني، ونخبة من الباحثين والخبراء

وأساتذة الجامعات، ومراكز البحوث والاستشارات العلمية المتخصصة في العمل التنموي في مختلف المجالات، أبرزها التعليمية والصحية والاجتماعية والبيئية والأمنية.

الخاتمة:

أولا: النتائج:

المقومات الإدارية: مجموعة العوامل والعناصر التي ينبغي توافرها في أي هيئة أو مؤسسة لضمان تحقيق أهدافها، والاستخدام الأمثل للإمكانات البشرية والمالية المتاحة لها.

الشراكة المجتمعية: علاقة تفاعلية مستمرة تقوم على اتفاقيات ملزمة بعقد أو تعاون ملزم بقيم بين طرفين أو أكثر يمثلون فئات المجتمع ومؤسساته المختلفة، تعتمد على الإسهامات المادية والمعنوية، بهدف تحقيق النفع العام، وإحداث التنمية الشاملة في مختلف القطاعات المجتمعية، بما يتلاءم مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

من أبرز المقومات الإدارية التي ينبغي توافرها لتفعيل الشراكة المجتمعية، وضمان تنفيذ أهدافها، وبرامجها التنموية على أرض الواقع بنجاح، هي: القيادة الشورية التي تستنهض همم وعزائم أفراد المجتمع، وتدفعهم إلى المشاركة الإيجابية، والمساهمة الفاعلة في تنمية المجتمع، التخطيط الفعال لبرامج الشراكة المجتمعية، حسن التنفيذ والمتابعة لبرامج الشراكة المجتمعية، وتقييم المشاريع المقامة باستمرار لضمان تحققها وفق الأهداف الموضوعة.

ثانيا: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

– ضرورة التعديل المستمر للتشريعات والأطر القانونية المتعلقة بالمؤسسات، التي من خلالها يتم تشجيع الأفراد ومنظمات المجتمع المدني على التطوع، ودفعهم لتقديم مساهمات أكثر فعالية في تنمية المجتمع، وإزالة كافة العقبات والصعوبات التي تعترض عملهم.

– توصي الدراسة الباحثين بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول تفعيل منظمات المجتمع المدني لدورها الأساسي في التنمية المحلية، وتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع وخدمة أفراده، من خلال إقامة العديد من الشراكات المجتمعية مع مختلف الجهات، خاصة في القطاعات التنموية الرئيسة.

– توصي الدراسة القائمين على ملف الشراكة المجتمعية بضرورة وضع برامجها التنموية وفق التخطيط الفعال، الذي يراعي متطلبات الحاضر، ويتمتع بالمرونة لتلبية احتياجات المجتمع المستقبلية، ويضمن الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.

المراجع:

أبو الفضل، عبد الشافي محمد. (1996). القيادة الإدارية في الإسلام. ط1. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

أبو يعلى، أحمد بن علي. (1984). مسند أبي يعلى. ط1. تحقيق: حسين سليم أسد. دمشق: دار المأمون للتراث.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. (1999). الخراج. ط1. تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، سعد حسن محمد. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.

ابن أبي الفتح، محمد. (2003). المطلع على ألفاظ المقنع. ط1. تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب. مكتبة السوادي للتوزيع.

أحمد، أحمد زايد.(2020). الشراكة المجتمعية في ضوء السنة النبوية، دراسة حديثية تربوية للمساهمة في حل مشكلات التعليم.أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم – دراسات وتجارب. مجلد2، ص ص 384-453. القاهرة: جامعة الأزهر – كلية التربية للبنين.

أحمد، السيد علي. (2021). الشراكة المجتمعية كمدخل لتحسين جودة الخدمات الاجتماعية. جامعة الفيوم، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد24، عدد5، ص ص473-530.

أدهم، فوزي. (2001). الإدارة الإسلامية دراسة مقارنة بين النظم الإسلامية والوضعية الحديثة. ط1. بيروت: دار النفائس.

الأزهري، محمد بن أحمد. (2001). تهذيب اللغة. ط1. تحقيق: محمد عوض مرعب. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

بافيل، محمد بن سعيد. (2020). الشراكة المجتمعية من منظور تربوي إسلامي. أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم – دراسات وتجارب. مجلد3، ص ص 132–152. القاهرة: جامعة الأزهر – كلية التربية للبنين.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1993). صحيح البخاري. ط5. تحقيق: مصطفى ديب البغا. دمشق: دار ابن كثير– دار اليمامة.

البص، ناصر عبد المولى. (2018). التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية. ط1. دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

ابن بطال، علي بن خلف. (2003). شرح صحيح البخاري. ط2. تحقيق: ياسر بن إبراهيم. الرياض: مكتبة الرشد.

بكار، عبد الكريم. (1999). مدخل إلى التنمية المتكاملة– رؤية إسلامية. ط1. دمشق: دار القلم.

الحاكم، محمد بن عبد الله. (1990). المستدرك على الصحيحين. ط1. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

حسن، أحمد سعد. (2021). آليات تفعيل المشاركة المجتمعية لتطوير منظومة البحث التربوية بمصر. أطروحة دكتوراة. جامعة بني سويف. كلية التربية: مصر.

الحميدان، عصام بن عبد المحسن. (2014). أخلاقيات المهنة في الإسلام. ط3. الرياض: مكتبة العبيكان للنشر.

ابن حنبل، أحمد بن محمد. (1995). مسند الإمام أحمد بن حنبل. ط1. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون. القاهرة: دار الحديث.

دعمس، مصطفى نمر. (2011). إدارة الجودة الشاملة في التربية والتعليم. ط1. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

دنيا، شوقي أحمد. (1984). تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي– دراسة مقارنة. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الرازي، محمد بن أبي بكر. (1999). مختار الصحاح. ط5. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. بيروت– صيدا: المكتبة العصرية، الدار النموذجية.

رمزي، عبد القادر هاشم. (1984). النظرية الإسلامية في فلسفة الدراسات الاجتماعية التربوية. الدوحة: دار الثقافة.

الزبيدي، محمد مرتضى. (2001). تاج العروس من جواهر القاموس. الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء.

الساكت، خليفة بركة.(2008). المشاركة الشعبية في عملية التنمية. الجامعة المغاربية، مجلة الجامعة المغاربية، مجلد3، عدد 6، ص ص86–120.

ابن سعد، محمد بن سعد. (1990). الطبقات الكبرى. ط1. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. (2000). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان.ط1. تحقيق: عبد الرحمن بن معلا. مؤسسة الرسالة.

سليم، محمد الأصمعي. (2005). الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق. ط1. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). الموافقات. ط1. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. دار ابن عفان.

شحادة، محمد أمين. (1427هـ). إدارة الوقت بين التراث والمعاصرة. ط1. الرياض: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

الشرقاوي، إسماعيل. (2016). إدارة الأعمال من منظور اقتصادي. ط1. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

الشعراوي، محمد متولي. (1997). تفسير الشعراوي. الجيزة: مطابع أخبار اليوم.

الشعيبي، أحمد قائد (1426هـ). وثيقة المدينة..المضمون والدلالة. ط1. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الشوكاني، محمد بن علي. (1993). نيل الأوطار. ط1. تحقيق: عصام الدين الصبابطي. مصر: دار الحديث.

الصابوني، محمد علي. (1997). صفوة التفاسير. ط1. القاهرة: دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع.

صقر، أحمد محيي والشاذلي، خلاف خلف. (2020). التخطيط والسياسة الاجتماعية (المفاهيم والأطر والآليات). ط1. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

الصلابي، علي. (2010). الشورى فريضة إسلامية. ط1. القاهرة: مؤسسة إقرا للنشر والتوزيع والترجمة.

صليبا، جميل. (1982). المعجم الفلسفي. بيروت: دار الكتاب اللبناني– مكتبة المدرسة.

عبوي، زيد منير. (2017). الإستراتيجية الحديثة في إدارة التخطيط والتطوير. ط1. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

علام، سعد طه.(2006). التنمية والمجتمع. ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي.

عمر، أحمد. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. ط1. عالم الكتب.

العمري، أبو النجا محمد. (2000). تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية: منظمات - إستراتيجيات. ط1. الإسكندرية: المكتبة الجامعية.

العوا، محمد سليم. (2006). في النظام السياسي للدولة الإسلامية. ط2. القاهرة: دار الشروق، القاهرة.

ابن فارس، أحمد. (1979). مقاييس اللغة. دمشق: دار الفكر.

فلية، فاروق والزكي، أحمد. (2004). معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

قاسم، حمزة محمد. (1990). منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري. الطائف، دمشق: مكتبة دار البيان– مكتبة المؤيد.

القطارنة، زياد. (2017). أساليب القيادة واتخاذ القرارات الفعالة. ط1. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

قناوي، عبد الرحيم قاسم. (2018). المشاركة المجتمعية في التخطيط العمراني. ط1. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم.

الكايد، زهير. (2003). الحكمانية قضايا وتطبيقات. عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

الكيلاني، عبد الله إبراهيم. (2009). إدارة الأزمة مقاربة التراث..والآخر. ط1. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ابن ماجة، محمد بن يزيد. (2009). سنن ابن ماجة. ط1. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية.

المحمدي، أحمد. (2017). دراسات في قضايا فكرية معاصرة. ط1. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

مدبولي، محمود عبد المنعم وآخرون.(2022). التأصيل الإسلامي للمشاركة المجتمعية دراسة تحليأتية من منظور التربية الإسلامية. جامعة الأزهر، مجلة كلية التربية، عدد195، ص ص814–845.

مراد، فضل بن عبد الله. (2020). المصرفية الإسلامية وتعزيز الشراكة المجتمعية. مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مجلد14، عدد1، ص ص42-75.

مسعود، جبران. (1992). الرائد. ط7. بيروت: دار العلم للملايين.

مسعود، مجيد. (1984). التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

المناوي، عبد الرؤوف. (1990). التوقيف على مهمات التعاريف. ط1. القاهرة: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). لسان العرب. ط3. بيروت: دار صادر.

الواقدي، محمد بن عمر. (1989). المغازي. ط3. تحقيق: مارسدن جونس. بيروت: دار الأعلمي.

وفيق، طارق. (2005). في مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية في مصر (رؤية تحليلأتية لأبعاد الأزمة). ط1. الجيزة: المكتبة الأكاديمية.

يامنة، إسماعلي ونوال، بوضياف وخير الدين، بن خرور. (2018). الأبعاد المحددة للعلاقات الإنسانية في الإدارة المدرسية. الطبعة العربية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.